

تعميم رقم (2-1-9) لسنة 2023

تاريخ 2023/10/13

بشأن إلزامية تقديم نموذج معلومات البناء (BIM Model)

مع طلب رخصة البناء لبعض أنواع المباني

المحترمين،،

السادة / مكاتب الاستشارات الهندسية وشركات مقاولات البناء

تحية طيبة وبعد،،


في إطار جهود مؤسسة تنظيم وترخيص المباني الرامية إلى تطوير قطاع البناء والتشييد في إمارة دبي وتعزيز التحول الرقمي فيه، ولاحقاً للتعاميم رقم (196) لسنة 2013 و (207) لسنة 2015 و (9-1-1) لسنة 2021، بخصوص تطبيق نمذجة معلومات البناء وما تحققة من فوائد متعددة خلال كافة مراحل دورة حياة المشروع من تقليل للتكاليف وتوفير في الوقت والجهد وتحسين كفاءة عمليات البناء والتشغيل وتقليل الاعتماد على العمالة غير الماهرة، فقد تم إطلاق خدمة التدقيق الآلي على تصاميم المباني باستخدام نمذجة معلومات البناء (BIM) وفق كود دبي للبناء ومعايير دبي القياسية لنمذجة معلومات البناء "Dubai BIM Standard" والتي يمكن الوصول لها من خلال منصة البناء في دبي (<https://buildindubai.gov.ae>).

وقد تقرر إلزامية تقديم التصاميم المعمارية والإنشائية بهيئة (Open BIM) وفقاً لمعايير دبي القياسية عند التقديم على رخص البناء الجديدة للمباني والمنشآت التالية كمرحلة أولى ابتداء من 2024/01/01:

- 1- المباني والمنشآت التي يزيد ارتفاعها عن (20) طابقاً للتصاميم المعمارية وعن (40) طابقاً للتصاميم الإنشائية.
 - 2- المباني والمنشآت والمجمعات التي تزيد مساحتها عن (20 ألف متر مربع) للتصاميم المعمارية وعن (30 ألف متر مربع) للتصاميم الإنشائية.
 - 3- المباني والمنشآت التخصصية كالمستشفيات والجامعات وما في حكمها.
 - 4- المشاريع الحكومية باستثناء مشاريع المرافق الخدمية فقط.
- ويكون تقديم نماذج معلومات البناء خلال هذه المرحلة متوازياً مع بقية المخططات والمتطلبات التي تقدم حالياً مع رخصة البناء ولا يلغها. كما ونوه إلى أنه لا مانع من تقديم نماذج معلومات البناء للتصاميم المعمارية للفلل الخاصة والاستثمارية والمباني غير المشمولة في هذا التعميم، حيث سيساهم ذلك في دعم تقييمات التفوق الهندسي للمكاتب الاستشارية الملتزمة بالتطبيق.

ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة المنصة على الرابط المذكور أعلاه، والاطلاع على مستندات المعايير والمصادر التعليمية المتوفرة، كما ويمكن إرسال أية استفسارات على البريد الإلكتروني GeoDubai@dm.gov.ae.

هذا ما لزم تعميمه للعمل بما ورد فيه لتحقيق المصلحة العامة.


مريم عبيد المهيري
المدير التنفيذي لمؤسسة
تنظيم وترخيص المباني